وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولى

رقم : ...../ 2020

دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2010-2018)

مذكرة مقدمة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في الاقتصاد

تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالبة :

•عبد الصمد نوال

إشراف الأستاذ :

•د - عايد أمين

السنة الجامعية2020/2019 م

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ
وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ
أُولُو الأَلْبَابِ﴾

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والشكر له على توفيقه ونعمائه من قبل ومن بعد . والصلاة والسلام على معلم البشرية محمد – صلى الله عليه وسلم – وبعد :

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير وعظيم الامتنان، لراعي هذه الثمرة، والمشرف عليها حتى أينعت، أستاذنا (**عايد أمين**) الذي كان بمثابة اخي الذي لم تلد هامي، لما قدمه لي من توجيهات وإرشادات ، وفيما بذل من جهدٍ جهيد ، فندعوله الله سبحانه وتعالى بخير الجزاء، وطول البقاء، في صحة وعافية .

كما نخص بالشكر والتقدير أساتذتنا الأفاضل بقسم الاقتصاد بالمسيلة والذين قدموا لنا من العلم الكثير طيلة السنوات الماضية .

وفي الختام نتقدم بالشكر للجنة المشرفة على قبولها مناقشة هذا العمل المتواضع .

، والشكر لأخي الدكتور عبد الصمد جمال لما قدمته لي من مساعدا توإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . . . آمين .

إلى الجدة رقية بنت حميدة بلخير أطال الله في عمرها

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال الله في أعمارهم

إلى جميع الإخوة والأخوات وكل أفراد العائلة وكل الطلبة والأصدقاء

إلى كل الأساتذة الذين علموني حرفا

إلى دمشق

إلى العالم الرباني الطاهر سرايش رحمه الله

أهدي هذا العمل

مقدمة

مقدمــة :

تعلم الدول جميعا أن قوة الاقتصاد هو قوة للدولة و لقراراتها ، ومهما كانت الدولة محققة للتنمية عاشت في مصاف الدول المتحضرة مما ينعكس على الرفاه لها و شعوبها ، ولن يكون لأي دولة هذا الشأنإلا إذا امتلكت من الوسائل و الآليات لخدمة الاقتصاد و تقويته و إعداد السياسات و البرامج القوية لتنفيذ المخططات الاقتصادية لبعث التنمية ، خاصة في عصر العولمة و التكنلوجيا المتطورة .

من بين الاليات و الاساليب الحديثة و التي تعاظم دورها في الوقت الراهن و التي أصبحت الدول ترها وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التقدم ، وهو الاستثمار الاجنبي المباشر و الواقع الاقتصادي الدولي المائل خير برهان ودليل على ان دول العالم اصبحت تسابق و تتنافس بشكل متهافت لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات ، وأن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات ، و هذا نظير ما تحققه من عوائد على الدول المضيفة ، خاصة مع ظروف العولمة ، حيث وجدت الدول الضعيفة أنها ملتزمة وانها بحاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها بديل عن ضعف مصادرها الداخلية .

ومن هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول لجلب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و راحت تفتح الأسواق و توفر المناخ المناسب ، من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق هذا الطريق ، و راحت توفر الضمانات وتمنح الحواجز للمستثمرين الاجانب و تزيل كل العوائق و القيود التي تقف في طريقها .

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بتوفير السياسة المالية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد دخولها اقتصاد السوق منذ 1996 وما صاحبها من تحولات كبرى و اصلاحات اقتصادية عميقة .

أهمية الموضوع :

تظهر أهمية الموضوع الحساس في كثير من النقاط التي رأت الدول أنه لا مناص من توفير السياسات المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في :

– المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول و على وجه التحديد في الجزائر حيث اهتمت بتطوير السياسة المالية منذ دخولها اقتصاد السوق الى اليوم .

– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح يلعبه خاصة في تحقيق التنمية لاسيما الدول النامية .

– ضرورة توفير المناخ المناسب البيئي و التشريعي لجلب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

إشكالية الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع السياسية و المالية ودورها في جلب الاستثمارات ارتأيناأن تكون الإشكالية كالتالي :

ما مدى نجاح السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأأجنبي المباشر ....؟

ومن هذه الاشكالية الرئيسية تتفرع عنها عدة اسئلة فرعية منها :

- مامفهوم السياسة المالية ..؟
- ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .....؟
- ماهية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمارات الأجنبي ...؟
- كيف كانت تدفقات الاستثمار في الجزائر منذ 2010– 2018 .

أهداف الدراسة :

لعل اكبر الاهداف الدراسية تتمثل في :

- التعرف على السياسة المالية و ادواتها .
- محاولة التعرف على الاستثمار الأجنبي و أهدافه .
- ماهي أهم التحفيزات المقدمة من الدولة الجزائرية لجلب الاستثمارات .

حدود الدراسة :

لقد اخترنا ان تكون دراستنا مقيدة من معين ومحدد تتمثل في الزمن المحدد بين سنة 2010 الى 2018 ، أما الحدود المكانية فهي دولة الجزائر .

خطة البحث :

و الإجابة عن الاشكالية الرئيسية قسمة البحث إلى دراسة نظرية ذكرة في فصولها ومباحثها عن المدخل للسياسة المالية لأذكر في مطالبها تعريفها وانواعها وأدوارها وفي المبحث التالي ذكرتأيضا مدخلا للاستثمارات ذاكرة في مطالبه تعريفه و أهميته وأهم النظريات المفسرة له .

أما الجانب التطبيقي فكان يتكلم عن أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار و المناخ التشريعي في الجزائر من سنة 2010 الى غاية 2018 ، هوجين عن آليات و أساليب الدولة الجزائرية في جذب الاستثمار من خلال السياسة المالية من حوافز ضريبية وكذا دور الانفاق العام ودوره في هذا الشأن .

المنهج : كان المنهج لتحليلي مسرحا لهذه الدراسة من تحكيم حجم تدفقات الاستثمار وإضافة إلى المنهج المقارن الذي يقارن تشريعات الاستثمار و النصوص القانونية المنظمة لها .

الدراسات السابقة :كان الاعتماد على عدة مرجع و دراسات في الموضوع الذي كتب فيه كثير لكن كل من زاوية لعل أهمها :

–دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي – دراسة لبعض دول المغرب سالكي سعاد ، دراسة ماجيستير .

عبد الكريم بعداس – الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأثاره على الاقتصاد الجزائري ، رسالة دكتوراه ، 2007–2008 .

الصعوبات : هذا وكشأن اي بحث تلقينا بعض الصعوبات لسبب في قلة المراجع و لصعوبة الوصول اليها خاصة بعد جائحة كورونا .

وفي الاخير اتقدم للأستاذ المشرف على نصائحه و توجيهاته القيمة إضافة إلى اللجنة التي ستناقش هذا البحث و سأكون قافا عند نصائحها بأدب و استماع .

الفصل الاول

السياسة المالية و

الاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد :

يعلم الجميع أن الاقتصاد هو عصب الحياة و الدول، وأن الدول التي لها قوة اقتصادية تكون مصنفة من الدول المتقدمة لذا فقوة الاقتصاد لدى الدول ليست محض الصدفة أو وليد الحظ بل هو تخطيط تكامل ومنهج قويم يتم اعتماده من الدول وتجسيده على أرض الواقع .

ومنه تلعب السياسة المالية للدول دور مهم في دفع عجلة التنمية و الاقتصاد إلى الأمام نحو تقدم الدول والسير بمجتمعاتها إلى تحقيق نوع من الرفاه يجعلها في ميزان الدول المتقدمة ، خاصة إذالها سياسةماليةمن شأنها أن تقدم الحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وماله من تأثير على الاقتصاد الوطني .

لذا يمكننا أن نعالج خلال هذا الفصل إلى مدخل إلى السياسة المالية و كذلك مدخلا الى الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الأول : مدخل السياسة المالية

المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية .

تمتلك الدول حرية كبرى في رسم سياساتها المالية وفق برنامج العدة من هنا وهناك والتي تراها كفيلة بالخروج بالاقتصاد إلى التقدم المنشود خاصة ماله علاقة بالاستثمارات الأجنبية المحلية .

لذى يتطور تعريف السياسة المالية و وظائفها وأشكالها من دولة إلىأخرى حسب حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من دول رأس مالية و اشتراكية أو أي نهج كان المهم ان هذا ينعكس على الاقتصاد بشكل أو بآخر

الفرع الأول : التعريف الشكلي و الاجرائي:

يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية و استقرار الاقتصاد وهذه الانشطة هي أدوات السياسة المالية ،الضرائب ، القروض ، العامة الميزانية العامة ، النفقات العامة ...الخ ، و يجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية و الاقتصادية و ضوابط الائتمان [1].

وهناك من ينظر إلى السياسة المالية بعيدا عن النظر الموضوعي و يتجه لتعريفها نحو التجاه الإجرائي و الشكلي للسياسة المالية لدى الدول كما ذلك في كتاب مبادئ الاقتصادية لـ : DominikSolvador مشيرا إلىأنها :

"مجموعة الإجراءات التي تتخذ من أجل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية و بالأخص معالجة البطالة ، التضخم بحيث يكون اثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس أثر تخفيف الضرائب و العكس "[2]

الفرع الثاني : التعريف الغائي

وإلى جانب التعريف الموضوعي و الشكلي للسياسة تجه آخرون لتعرفها بالنظر إلى ما تحققه السياسة المالية منن أهداف للتنمية الاقتصادية للدولة و للمجتمع ككل .

1- السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحفيز التنكمية الاقتصادية و التوزيع العادل للدخول ، التنمية الاجتماعية ، دار النهلى العربية ، مصر ،سنة 1993 ص 22 .

2 - dominiksolvadr . eugenediuliulior . prencipesdeconomiecowr .et prubleme . seriessehaum m6 growhih . paris 1984/p 96

أي تعريف و نظرا لأهمية هذا التعريف من ناحية علاقته بالاستثمار الأجنبي المحلي وخاصة الأجنبيالمباشر ، لذا يجب التركيز عليه خاصة ونحن بصدد دراسته أثر السياسة المالية و علاقتها بالاستثمارالأجنبيالمباشر.

يتركز هذا التعريف الثاني إلى دراسة تحليل النشاط الاقتصادي بغية الوصول إلى هدف اقتصادي معن فهي حسب هذا الرأي : "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يتتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا وكميا لحجم الانفاق العام بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار و تحقيق العدالة الاجتماعية ، و اتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتعريب بين الطبقات المجتمع والاستقلال من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخل و الثروات "[1]

وهناك من يرى انها ايضا " أنها تلك السياسات و الاجراءات المدروسة و المعتمدة لمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الحومة من ناحيته و بمستوى هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية اخرى "[2]

ومن خلال كل هذه التعاريف الموضوعية و الذاتية (الإجرائية و الشكلية) و الفانية لتعريفات السياسية المالية يمكننا القول أن السياسة المالية هي أنها مجموع الخطط و الإجراءات و البرامج الرشيدة التي تعتمدها الدولة عن طريق التعامل مع عناصر المالية العامة ، لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و لتحقيق التوازن و التنمية الاقتصادية .

[1]- فوزي عبد المنعم ، صادق بركاني ، عبد الكريم يونس ، احمد البطريق ، المالية العامة و السياسة المالية توزيع منشورات المعارف ، ط1 الاسكندرية ، مصر ، 1969 ص 33 .

[2] -pahilp .a.kleim,the. Momagmenartof.market.orented. economica.comparatfperspectnrewadswoitheprilienigbelmort coli formia 1973 p:176 .

المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية وأنواعها

الفرع الأول : أنواعها

تتنوع السياسات المالية للدولة حسب تدخل نشاط الدولة في الاقتصاد وتنظيمه لذا فهي أنواع نذكر منها :

1- **السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز** : وتكون من خلال الطرق التالية

- **التوسيع في النفقات العامة :**

و تتمثل في زيادة الدول نفقاتها على المرافق القومية ، وعلى المشروعات العامة كما ترويد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات دول الدخول المحدود أو العاطلين عن العمل أو الأطفال .

وتأخذ هذه الاعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينا مثل الملابس عن طريق خلال النقود محل الأوراق المالية ، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة .

- **تخصيص الإرادات الضريبية :**

و الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع حيث يشير علماء المالية إلى تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي و بالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي ، وهذا يشترط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية أو الخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلىأرصدتهم النقدية ومن هنا ينصح أن فعالية زياده حجم الانفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب ، لأن مضاعفة الاستثمار في حالة زيادة الضرائب للإنفاق يزيد من حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب .

- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة :**

وذلك حتى تدفع الدولة حتى تدفع الدولة بالقوة الشرائية للمجتمع للأمام وذلك بدفع تلك القروض قبل الاستحقاق ويكون عن طريق احلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي ومقدرتها على التوسع في الاتمان المصرفي .[1]

[1]- غزالي ضريفة ، مسار السياسة المالية في الجزائر في ضل تقلبات اسعار النفط ، دراسة تحليلية للفترة ، (2010-2017) ،، اشراف الاستاذ ، محمود بوقموم ، جامعة قالمة (2017-2018) ، ص 10 .

سياسة التمويل بالفائض :

يسمى ايضا بالسياسة الانكماشية و تكون ايضا بطرق زيادة الارادات وكذا التوسع في اصدار القروض لعامة وكذا الحد من الائتمان المصرفي .

– زيارة الإدارات الضريبية :

و سيعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي ، حيث يهدف إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد و الحد من الاستهلاك (تقليل الميل الجدي للاستهلاك لتخفيف مستوى الطلب الكلي) وقد يكون التخفيف مقصود نحو سلع معينة ، غير اساسية للحد من الاستهلاك وهنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثربهذه الزيادة في الإرادات تكون فئة الدخول المتدنية .

– التوسع في اصدار القروض العامة :

وهنا تتجه الحكومة أو الدولة للقرض من الجمهور لإعادة بيع تلك القروض و قد يكون ذلك الاقتراض إمتيازأوإجباري حسب الحاجة له و حسب متطلبات الدولة في القيام بسياساتها الانكماشية .

– الحد من الائتمان المصرفي ، وهنا يظهر دور البنك المركزي و سياساتها في بيع الأوراق المالية في الاسوق المفتوحة ، ورفع نسبة الاحتياط و سعر إعادة الخصم ، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة و سعر الفائدة و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار .

الفرع الثاني : أهدافها

أهداف السياسة المالية :

تمثل السياسة المالية اداة الدولة في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية كونها تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل الادوار الاقتصادية ، و تستطيع التأثير فيه تأثيرا كبيرا فهي بهذه تقضي على كثير من العيوب و تتقدم بالاقتصاد بالدولة تقدما ملحوظا إذا كانت عبر التخطيط هادف و برنامج فعال ومن بين أهم الأهداف التي يمكن للسياسة المالية أن تحققها مايلي :

– تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية :

من الممكن استخدام أدوات السياسة المالية للقضاء على كثير منن النقاط التي لا تراها في خدمة الصالح العام من الجانب الاقتصادي سواء كان ذلك في مرحلة الانتاج أو في مرحلة التوزيع .[1]

– مرحلة الانتاج :

يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الانتاج و زيادة الثروات المادية و البشرية بغية تحقيق المصالح الاقتصادية للدولة حيث تستطيع الدولة ،خاصة فيما لا يستطيع القطاع الخاص تقديمه من تخفيض للضرائب و الرسوم على كثير من القطاعات .

كما يمكن اعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي ، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها .

– مرحلة التوزيع :

وفي مرحلة التوزيع يمكن توجيه السياسة توجيها صحيحا من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع حيث يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع و الخدمات خاصة الرابحة منها و وتخفيضها على السلع والخدمات التي يتم سوقها بالجمود .

فالدولة بهذا تقدم البدائل و تعالج بسياستها المالية جانب بآخر حسب درجة الأهمية له ، وتعويض سوق بأخرى

– مرحلة الانفاق :

وهذه المرحلة مهمة أيضا في السياسة المالية للقيام بمرحلة الأنفاق العام حيث يمكن لها أي السياسة المالية أن توجه الادخار و الاستهلاك نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية ، فتقدم و تشجع الاستثمار

[1]- تقي الحسناوي ، عبد العزيز احمد الشاوش ، اثر تقلبات اسعار النفط على الزيادة المالية في الجزائر ، مذكرة ماستر 2016 ، تخصص نقود ومالية ، ص 15 .

مثلا من القطاع الزراعي للاستثمار في الصناعات الثقيلة كما لها من دور تشابكي و تدخلي مع الصناعات الأخرى .

كما يمكنهاأن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة بدفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة الاسعار .[1]

كما يمكن اقتصاديا للسياسة المالية تحقيق التوازن العام وهو التوازن بين مجموع الانفاق العمومي (نفقات الافراد ، الاستهلاك ، الاستثمار ، بالإضافة إلى النفقات الحكومية ، وبين مجموع الناتج الوطني و تحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق منن بينها الضرائب – القروض الاعانات و الإعفاءات و المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات و غيرها .[2]

إضافةإلى كل هذه الأهداف الاقتصادية للسياسة المالية يمكن لها أن تلعب دورا مهما في الوقوف و التأثير نحو الافضل للحالة التي تمر بها البلاد من الجانب الاقتصادي ، حيث تستطيع الحكومة باستخدام ادوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد .

ففي حالة الرواج تعمل الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار ، وبالتالي لهذا الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد .

أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك و زيادة الدخول ، وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار و بالتالي يعود الاستقرار و التوازن إلى الاقتصاد الوطني[3] .

الخروج ومساعدة الدولة في الازمات الاقتصادية هو أكبر مهمة يمكن أن تحققها السياسة المالية ففي ثلاثينات القرن الماضي فقد لعبت دورا إيجابيا في كل مراحل الدورة الاقتصادية من أزمة الكساد الأمر الذي يعني الاعتراف بالحاجة إلى سياسة مالية تواجه مستلزمات التطور في الزمن الطويل [4].

---

[1]- كنعان علي ، المالية العامة و الاصلاح المالي 2003 ، دار النشر ، ص 220-221

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، سياسات الاقتصاد على مستوى الاقتصاد القومي مجموع النيل العربية للنشر ، مصر ط1 ، 2003 ، ص44

[3]- هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري ، دمشق 2010 ، مكتبة الاسد ، ص 22

[4]- شهاب مجدي محمود ، الاقتصاد المالي ، نظرية مالية ، الدولة السياسات المالية للنظام الراس مالي ، الدار الجامعية ، 1988 ، ص 395 .

المبحث الثاني : الإطار النضري للاستثمار الأجنبي المباشر .

تمهيد :

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في عملية التنمية خاصة في الدول التي تعاني من تفاقم كبير في أزمتها المالية كون هذه الدول اقتنعت بصفة مؤكدة على ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أهم مصدر من مصادر التمويل دون اللجوء إلى الاستدانة ، حيث اصبح يمثل البديل لها حتى لا تعيش هذه الدول تحت رحمة ضغوطات الاستدانة الخارجية .

لذى سنبحث في هذا الموضوع المدخل الرئيسي للاستثمار الأجنبيو أهم النظريات المفسرة له .

- **ماهية الاستثمار الأجنبيالمباشر**
- **نظريات الاستثمار الأجنبيالمباشر**

المبحث الثاني : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : الاستثمار و آثاره

للوقوف على الاستثمار الأجنبي المباشر يجب فهم معلمه من اهمية و مخاطر و اثار وكذا اشكاله ، و لن يتم الا بدراسة النظريات و المدارس التي تعرض له .

قبل هذا يجب تعريف الاستثمار ككل ثم فهم الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تتنوع التعاريف كل حسب تخصصه من اقتصادية إلى مالية وإلى محاسبية ...الخ .

الفرع الاول : تعريف الاستثمار الأجنبيالمباشر :

قبل ان نعرف الاستثمار الأجنبيالمباشر يجب أن تعرف الاستثمار بصفة عامة (أي الاستثمار العادي)

02- تعريف الاستثمار :

إن أهم زاوية يمكننا تعريف الاستثمار منها هي الزاوية الاقتصادية و التي يعني الاستثمار فيها وتنظر إليه على أنه :" تكوين رأس المال و استخدامه بهدف تحقيق الربح من الأجل القريب بشكل مباشر أو غير مباشر ، بما يشمل إنشاء نشاط انتاجي ، أو توسيع طاقة انتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية أوإصدار أسهم أو شراءها من الاخرين[1] "

أما تعريف الاستثمار من النضرة المالية فيعني تعامل بالأموال للحصول على الأرباح و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ، ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة و تعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل[2] .

أما عليم المحاسب فيقابله مقابل الاستهلاك كأنه البديل له جاء في كتاب تقييم واختيار الاستثمار على أنه " لا يوجد هناك استثمار عندما لا يوجد هناك استهلاك في الحين لمادة الخدمة و الذي يتواصل لفترة زمنية يمكن تحديد من قبل[3]"

[1]- عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية ، دراسة قانونية مقارنة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2008 ، ص 18 .

[2]- طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، ط1 ، 1997 ، ص 14 .

[3]- شوارمبوشمامة، تقييم واختيار الاستثمارات ، دار الغرب للنشر والتوزيع ط1، ص19 .

– تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر :

يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس وليد الوقت المعاصر بل هناك أوجه كثيرة ومجالات النشاط التي كانت تتم على المستوى الدولي أي خروج حدود الدولة مهد الحضارة أو بينها وبين دول اخرى محيطة [1] .

وهذا إن دل عن شيء فإنما يدل على أن الاستثمار الأجنبيالمباشر حتى وإن لم يكن بالصور المعاصرة المعروفة فهو ليس وليد العصر الحالي فشركة الهند الشرقية مثلا هي شركة عابرة للقوميات ، وقد اجيز عقدها في لندن عام 1600م ، ويعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمارالأجنبيإلى القيام الثورة الصناعية في مستهلالقرن 19"[2].

ومن هذا التاريخ المتطور للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن القول أنه جزء من الاستثمار الدولي ، و يقصد بهذا الاخير تلك الاستثمارات التي تتم خارج مواطنها اي الاستثمار الأجنبي تدفق رؤوس الاموال أي كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة ... وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم و سواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا ام لم يصاحبه [3] .

– التعريف الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر :

يرى الباحثون الاقتصاديون إن الاستثمار الأجنبيالمباشرهوأنه قيام أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع ، أو الملكية الجزائية و بهدف تحقيق عائد [4] .

كما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين ، في دولة خارج دولة الاقامة مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الادارة و التنظيم ....[5]

كما يراه اخرون على أنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر ... [6]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج ان هناك خصيتين متلازمتين للاستثمار الأجنبي المباشر وهما :

– تدفق رأس مال بين دولتين أوأكثر : أي انتقال رأس المال من دولة إلىأخرى

– الرقابة الأجنبية للطرف الأجنبي على مشروع من خلال ملكيته الكلية أو النسبة الكبرى للمشروع المملوك .

و بهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل

---

[1]- ابو فحص عبد السلام ، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة باب الجامعة ، الاسكندرية ، 2001 ، ص 07 .

[2]- هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر التجارة الدولية ، الصين نموذجا ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 23

[3] محمد ايمن عبد اللطيف ، عشوس ، تقييم استراتيجية الاستثمار الاجنبي المشترك مع القطاع العام ، دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه ، القاهرة ، 1988 ص 88.

[4]- طاهر موسى عطية ، اساسيات ادارة الاعمال الدولية ، ط1 ، دار النهضة ، القاهرة 2000 ، ص 169

[5]- عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2000 /2001 ، ص 41 .

[6]- اميرة حسب اليه محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005/2004 ص 19

جزء من مشروع قائم من طرف شخص ، أو اكثر طبيعي أو معنوي يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني ، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية أو خدمات غير ممنوعة قانونا بهدف تسويقها محليا أو دوليا [1]

[1]- عبد الكريم بعداش الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري 2005/1996 رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 ص 51 .

الفرع الثاني : آثار الاستثمار الأجنبيالمباشر :

تحصل الدول المضيفة على أموال ضخمة من عائدات الاستثمار الأجنبية قد لا تحصل عنها وتعجز حتى الشركات الوطنية ، إن قامت يلزم من اخذ بأسباب النتائج الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر كما قد تنجم عنه مخاطر كبرى انت لم تحسن استغلاله .

– الأثار الاقتصادية الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر :

– تحسين ميزان المدفوعات :

يعرف سجل المدفوعات بانه تسجيل احصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية سواء استتبعت دفع نقود ام لا لاقتصاد وطن معين في فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة فائتة [1] .

ومنه تلجأ الدولة للاستثمار لتحسين ميزان المدفوعات كبديل للاقتراض لمعالجة العجز لان الاقتراض غالبا ما يؤدي إلى العجز مهما كان حجم الدولة المقترضة .

فالاستثمارات الأجنبية قد تحدث إيجابيا على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة طالما كان حجم انسياب هذه الأموال و الاستثمارات يزيد عن حجم تصدير الفوائد و الأرباح للخارج على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان مدفوعات البلدان المضيفة وجب إجراء تحليل و أجواء تحاليل و دراسة لكل المتغيرات ..[2]

جلب التكنلوجيا :

اصبح اليوم العالم كما يقولون قرية صغيرة بسبب الثورة التكنلوجية الهائلة و التي أضحت مهمة في الحياة التجارية القائمة خصوصية السرعة و الائتمان ، وظهور الرقمنة مؤخرا ، ومن هنا أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور ايجابيا مهما خاصة في الدول النامية و التي تحتاج إلى هذه الوسائل ، و التي تجب عليها اكتسابها التي تجعلها – أي البلدان النامية– تلحق بالركب هذه التكنلوجيا التي زادت من سعة الهوة بين العالم المتقدم و النامي .

و تلعب التكنلوجيا دورا بارزا في استراتيجية التنمية التي تصنفها الدولة المتخلفة في وقتنا الحاضر حث صارت التكنلوجيا من ضمن العناصر المهمة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية [3].

زيادة معدل التكوين الرأسمالي :

[1]- محمد دويدار ، محاضرات في الاقتصاد الدولي مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص37

[2]- عبد السلام ابو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية ، ص 156 .

[3]- نزيه حميد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبية ، النقل الجامعي ، شركة الحلال للطباعة العامرية ، ط1 ، 2006 ، ص 444 .

يلعب أيضا الاستثمار الأجنبيالمباشر دورا مهما و أساسيا أيضا في زيادة رؤوس الأموال وذلك جراء استقبال الدول المضيفة الاستثمارات الأجنبية لدفع المعاناة و حجمها الكبير التي تعاني منها الدول النامية بسبب انخفاض دخلها القومي .

خلق فرص عمل :

أكيد سيحقق الاستثمار الأجنبيالمباشر فرص عمل كبيرة بما تقدمه الشركات من مناصب شاغرة و بالتالي القضاء على مشكل البطالة لذا نرى ان الدول تتهافت على استقطاب هذه الاستثماراتالأجنبية ، فوجود الشركات العابرة للقارات التي تقوم بالاستثمارات في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية و خليفة بن أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدول ، من خلال تشجيع المواطن على انشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة ، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة ، و تنشيط صناعة المقاولات و غيرها ، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل .[1]

– الأثار الأجنبية السلبية للاستثمار الأجنبيالمباشر :

لا توجد إيجابيات بحته للاستثمار الأجنبي المباشر هناك عدة سلبيات اقتصادية و غيرها ارقت العالم و لا يزال يعاني من اثارها نذكر منها على سبيل المثال :

التلوث البيئي :

حيث أن الاستثمارات الأجنبية خاصة الشركات متعددة الجنسيات تؤثر سلبا على البيئة في البلد المضيف لان هذه الشركات غالبا ما تستثمره في مجالات تزيد من التلوث البيئي مثل الصناعات الاستخراجية و التعدينية و صناعا البتروكيمياويات و الأسندة و الأسمدة بدلا من توطن هذه السلع في دولها ، وذلك لأنها تخضع لمعايير بيئية مشددة بسبب الاهتمام الشعبي و الرسمي بذلك لا توجد مثل هذه المعايير و القيود في الدول النامية .

زيادة الاستهلاك :

يؤدي الاستثمار الأجنبيالمباشر إلى خلق انماط استهلاكية جديدة لم تكن معروفة من قبل في الدول المضيفة ، وهذا ماينجر عنه التوسيع في الاستهلاك من قبل المواطن خاصة تحت تأثير الحملات الترويجية لتسويق تلك المنتوجات الجديدة ، وهذا الاستهلاك قد لا يخدم الدول المضيفة خاصة في السنوات الأولى في سبيل تحقيق التنمية[2].

[1]- نزيه عبد المقصود مبروك ، المرجع السابق ، ص 419 .

[2]- ايمان ناصف عطية عبد الوهاب نجا ، التنمية الاقتصادية بين النظر والتطبيقي ، الاستراتيجيات و التمويل ، الدارالي معية ، 2007 ، ص 357 .

إضافةإلىأن الشركات الأجنبية قد تخلق انماط استهلاكية قد لا تتلاءم مع خصائص البلد المضيف وهذا ما سيكلف الاخر الكثير .

هذا إضافةإلى الدراسات التي تثير إلىأن الاستثمارات الأجنبية تحدث تشويها في نمط الاستثمارات المحلية و ترفع حجم الانفجار المحلي ، و يظهر بصورة واضحة في حالة ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية من النوع الذي ينتج السلع الاستهلاكية الفائزة في السوق المحلية مثل السيارات الخاصة ، و أجهزة التلفزيون و غيرها ذلك .[1]

مصنوعات خدمة الاستثمار الأجنبية المباشرة :

ومنها المداخيل مايلي :

- الأرباح المحولة للخارج
- مدفوعات خدمة نقل التكنلوجيا
- مدفوعات استعارة راس المال المستمر .
- تحويلات جزء من مرتبات العاملين الاجانب في المشروعات الاستثمارية في بلادهم .

و نشر البيانات إلىأن المدفوعات الصافية لدخول الاستثمار الأجنبية في البلدان النامية قد تزايدت من 03 بليون دولار سنة 1960 إلى 10 بليون دولار سنة 1973 .

أي بنسبة 10% و16% على التوالي من اجمالي صادرات هذه الدول و زادت هذه النسبة لتصل إلى 20% سنة 1998 وقد كانت بلغت أعلى مستوى لها سنة 1985 حيث وصلت إلى 28.3% من إجمالي صادرات الدول من السلع و الخدمات .[2]

[1]- نزيه مبرو ، اثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، ص 491

[2]- المرجع نفسه ، ص 480 .

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتجاذب الاستثمار الأجنبيالمباشر عدة نظريات من خلال تفسيره ومن خلال محدداته ، فمن خلال النظريات المفسرة له نجد هناك نظريات الكلاسيكية و النظرية الحديثة وهو ما نركز عليه في هذا الموضوع .

– النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك نظريات قديمة و حديثة حاولت تفسير الاستثمار الأجنبيوذلك للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبيعلى الدول الام ، وعلى الدولة المضيفة فان العديد من الدارس تناولت هذا الموضوع ، وكل مدرسة كان لها اتجاهها و رأي وفرضيات التي قامت عليها .

الفرع الأول :النظر التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر :

ناقشت عدة مدارس و افكار النظر التقليدي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر و التي منها :

– النظرية الكلاسيكية:

لقد استند النظر الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة لاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط [1] .

و ينظر أصحاب النظرية الكلاسيكية في رايهم لكثير من المبررات منها ما يلي :

– ميل الشركات الأجنبيةإلىأن أخذ الأرباح إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة

– قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنلوجيا التي لا تتلاءم مع مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة .

وجود الشركات الأجنبيةقد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية و التبعية السياسية[2] .

[1]- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات وموضوعات ، ط1 ، الاردن ، ص55

[2]- عبد السلام أبو قحف ، نظرية التبديل و جدوى الاستثمارات الاجنبية ، ص 32

نظرية عدم كمال الأسواق :

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالضافة نقص المعروض من السلع فيها [1]، و تظهر أهم لمناظر القوة هنا للشركات الأجنبية التي توفر لها القدرة التنافسية كما يلي :

- الاختلاف في نوعية الانتاج
- الاختلاف في المهارات الإدارية و الإنتاجية مقارنة بالشركات المحلية .
- خصائص التفوق نتيجة القوة التنافسية الأكبر و المستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات

السابقة ، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها في اسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الاسواق نتيجة لنواقص السوق أي وجود السوق غير التامة[2] .

نظرية الميزة الاحتكارية :

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في نفسها التي تؤدي إلى الشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبيو تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة ، لا تتمتع بها الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات .

كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال الاسواق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ، ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الاخرى إنتاجية بسبب فجوة المعلومات أو حماية المعلومات التجارية أو مهارات التسويق [3] .

وكان "اهايمير" أول من وضح أهم عناصر لحدوث الاستثمار الأجنبيالمباشر هو رغبة الشركة في تعظيم في ضل سوق ذات هيكل احتكاري .

[1]- عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الاسكنية الدار لجامعية ، 2003 ، ص 48 .
[2]- فليح حسن خلف ، التميل الدولي ، عمان مؤسسة الوراق ، 2004 ، ص 181
[3]- كريمة قويدري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، في الجزائر ، مذكر ماجيستير ، تلمسان العلوم الاقتصادية ، 2011-2010 ، ص 14 .

وقد تطورت هذه النظرية ولكنت تطورها ضل في سوق احتكاري ويركز هذا النموذج على نقل التكنلوجيا المكلفة لعنصر العمل ، يعكس النموذج الامريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل العنصر العمل و الميزة التنافسية ، ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل و سيلة للاستفسار من المزايا الاحتكارية للشركة [1].

[1]- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي ، عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق اسيا ، وامريكا اللاتينية مع تطبيق مع مصر ، ط1 ، 2002 ، ص 49

الفرع الثاني : النظريات الحديثة لحركة الاستثمار :

حسب النظر الحديث فانه توجد مصلحة مشتركة مابين الدول المضيفة و المستمرة الأجنبي ، وكل طرف يحاول تحقيق مجموعة من الأهداف ، وتحقيق هذه الأخيرة يتوقف على حد بعيد على السياسات الاستراتيجية التي تتبعها كل طرف و يرى أصحاب النظرية الحديثة أن الاستثمار الأجنبيالمباشر في الدول المضيفة يساعد على .

– الاستفادة من الموارد البشرية المحلية في الدول المضيفة وتدرجها جعلها كفئة مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي .

– تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال خلق أسواق جديدة للتصدير .

– نقل التقنيات الجديدة و التكنلوجيا المقدمة في جميع مجالات الإنتاج و التسويق [1].

غير أنه تعددت النظريات المفسرة الاستثمارات الأجنبي المباشر داخل هذه النظريات الحديثة ومن أهم المدارس المفسرة لها ما يلي :

نظرية توزيع المخاطر :

ركز " كوهين " عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر ، فوفق لهذه النظرية الشركات تستثمر بالخارج ، وذلك بفرض زيادة ارباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها ، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى اخرى فهي فكرة العاملة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة ، و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاداتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض [2].

نظرية دورة حياة المنتج :

من الآراء التي فسرت النظر الحديث بحركة الاستثمار الأجنبيالمباشر نظرية دور حياة المنتج و التي تقوم على أساس افتراضأن دورة حياة المنتج تضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث و الابتكار ، ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في انتاجها و توقها محليا و دوليا .

[1]- عبد السلام ابو قحف ، مرجع سابق ، ص 16
[2]- رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 48

ومرحلة شبع السوق لمحلية ومن ثم مرحلة انتاجها من قبل الدول المتقدمة الاخرى ، وأخيرا مرحلة انتاج السلعة في الدول النامية ، بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية و الجودة ، حيث يؤدي الواقع العملي و الممارسات الفصلية ذلك حالات ليست بالقليلة و التي من ابرز الامثلة لها الصناعات الالكترونية و الحسابات الآلية بشكل خاص [1] .

نظرية الانتقالية لجون دنينج في الانتاج الدولي :

لقد قام دينغ بالالتقاط افكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة ولهذا اطلق عليها نظرية الانتقالية [2] .

وقد قام دينج بتحقيق التكامل و الترابط في نظريات المنشأة الصناعية ، أو نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ، و نظرية الموقع وقد أوضح أنه "دينغ" أنهيلزم توافر ثلاثة شروط كي تقوم الشركة بالاستثمار بالخارج :

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية .
- أفضلية استخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار اجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير .
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبيالمباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل : انخفاض الأجور و اتساع السوق و توافر المواد الأولية[3] .

المدرسة اليابانية النظرية الميزة النسبة :

رواد هذه النظرية هما "توجيها وأوزأوا" وقد عنيت تحليل أركان النظريات إلى عدد من فروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الاصول المعنوية للشركة ، ومثل التميز التكنلوجي ، وكذا الأدوات الكلية مثل السياحة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة الشبيه للدولة[4] .

[1]- علي عباس ، ادارة الاعمال الدولية ، الاردن ، دار الحامد ، ص 165-168
[2]- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي في عصر العولمة ، ص 53 .
[3]- عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، مصر الدار لجامعية ص 50/49 .
[4]- رضا عبد السلام /، الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ، ص 70 .

الفصل الثاني

آليات السياسة المالية في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

تسعى أي دولة في العالم لتبوأ مكانة اقتصادية مرموقة بين مصاف الدول الكبرى و لن يتأتى لها إلا اذا إعتمدت على سياسات مالية ناجحة تجعل مناخ هذه الدولة سوقا مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب و تكريس الباب المفتوح أمام الشركات العالمية لتكون قبلة أمام هؤلاء وتحقيق الفوائد و الغاية المرجوة من هذا الأمر خاصة في ظل اقتصاد السوق التي كرسته أغلب الدول في العالم و منها الجزائر

يلعب الإطار القانوني و الإطار المؤسساتي دورا لا يستهان به لفتح السوق و جلب المستثمرين الأجانب . و هذا ما عملت عليه الجزائر جاهدة في ترسانة التشريعات القانونية و المؤسساتية طيلة السنوات القليلة الماضية لاسيما سنة2010إلى سنة 2018 و التي كللت بجهود على المستوى القانوني و المؤسساتي في إطار تفعيل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر اضافة الى جملة من الحوافز المقدمة لذلك .

و لعل هذا ما سننهجه في المطالب القادمة في الإطار القانوني و المؤسساتي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر اضافة الى ادوات السياسة :

- مناخ الاستثمار
- آليات السياسة لدعم الاستثمار

المبحث الأول : مناخ الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول : دور الإطار القانوني في تحقيق الاستثمار الأجنبي

الفرع الاول : قبل دستور 1996

تهدف القواعد القانونية إلى تنظيم حياة الناس في أي مجال كانت و ليس الجانب الاقتصادي في منأى عن هذا النظام ، حيث تعمل كل الدول على توفير الإطار القانوني اللازم لتحقيق انجع السياسات الاقتصادية التي تجعلها في مرتبة الدول المتقدمة ، و تحقيق التنمية المطلوبة .

و قد عملت الجزائر من الاستقلال جاهدة لتحقيق أفضل السياسات لتقوية السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في جلب المستثمرين الأجانب ولا شك أن الجزائر انتهجت بعد الاستقلال على غرار أغلب الدول المستعمرة النهج الاشتراكي مع بقاء العمل ببعض التشريعات الفرنسية للفراغ التشريعي الذي ميز تلك الحقبة من الزمن و بعد خروج المستعمر الفرنسي .

و تعدأحداث سنة 88 التي عاشتها الجزائر بدأ التفكير في دخول النظام الرأسمالي الحر الذي يفتح الباب لاقتصاد السوق و فتح الباب أمام تكريس مبدأ الاستثمار الأجنبي.

هذه الإصلاحات التي كرست بمبدأ انها في اتجاه الجزائر هذا الاتجاه بخروج الدستور 1996 الذي انتهج بشكل صريح في الجانب الاقتصادي اقتصاد السوق. و التخلي على النهج الاشتراكي ، ضف إلى هذا جل القوانين التشريعية و التنظيمية المكرسة لمبدأ اقتصاد السوق و فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب لتفعيل السياسة المالية و تحقيق الفوائد منها .

الدستور الجزائري :

يعتبر دستور1996 الجزائري نقطة محورية و فاصلة في التاريخ الجزائري الحديث في شتى الجوانب السياسة و الاجتماعية و التي أحدثت قطيعة مع النظام الاشتراكي بكل صورة خاصة المجال الاقتصادي.

إن الأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني سنة 86 خصوصا بعد الصدمة النفطية سنة86 التي أثرت على عدة قطاعات و كانت هذه السلبيات أكثر واقعا سنة 87 / 1988 و من هذا اعتمدت الجزائرعلىسياسة تصحيحية ذاتية للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر أي اقتصاد السوق[1] .

إن اعتماد الجزائر على البترول كان إحدى الركائز لهذا التحول الاقتصادي الكبير الذي يهدف إلى زرع نوع من الاستقرار و الأمن المالي للجزائر خوفا من تقلبات أسعار النفط كونها مداخيل الدولة الجزائرية التي تعتمد عليه بصفة أساسية في الاقتصاد لذا تمحورت جهود السلطات في محاولة تدعيم استقرار التوازنات الكبرى من خلال الأدوات المالية و النقدية و محاولة التنسيق بينهما خاصة و أن الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لتقلبات أسعار البترول و لهذا اتخذت عدة إجراءات وقائية و خاصة المالية العامة منها إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر أداة محلية خاصة في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار النفط .

كما كرست الحكومة جهودها من أجل النمو الاقتصادي و بالتالي معالجة البطالة و التقليل من هذه المديونية مخلفات برنامج التعديل الهيكلي و توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر و فتح الأبواب أمام الشركات الأجنبية و في هذا الإطار لجأت الحكومة إلىإتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في الإنعاش الاقتصادي [2]

هذا التحول الاقتصادي الذي نجم عن التحولات العالمية آنذاك و بداية العولمة كان سببا رئيسيا و مباشرا لهذه الإصلاحات الاقتصادية القومية و ما نتج عنها من قوانين و إصلاحات على السياسة المالية و أثرها في تحقيق التوازنات الاقتصادية ، بسبب حدوث التحولات في سوق المحروقات الذي أدى بالجزائر إلى الوقوع في صعوبات مالية عقب الصدمة النفطية عام 1986 و ما نتج عنها لا سيما أزمة المديونية التي وقعت بها للقيام بالتعديل فرض عليها من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي [3]

1- نهاد رزاي ، التحول الاقتصادي في الجزائر ، قانون أعمال ، قسم الحقوق ، ام البواقي 2014/2013 ص 5

[2]عبد القادر مزعاش ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2008 ، مذكرة ماجيستير ، علوم اقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ص 135/13 كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، 2011/2010

[3]محمد حابيلي ، الاقتصاد الجزائري ، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات ، مجلة الإصلاح الاقتصادي د ب ، ن س ف ص 41

لذا جاءت فيما بعد ما عرف ضمن سياسات الإصلاح الداعمة لهذا الشأن لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى بسياسة التثبيت التي يختص بها صندوق النقد الدولي ، و النوع الذي عرف باسم الاصلاح أو التعديل الهيكلي و الذي يختص به البنك الدولي [1]

و منه ندرك حجم الفشل الذي عرفته الجزائر في مجال الاستثمار قبل دخولها مرحلة اقتصاد السوق خاصة ان قانون 13/86 الذي لم يحقق الهدف .

المرجوة منه أو بفشل باقي القوانين السابقة لظهوره ، غيرت الجزائر السياسة التي اعتمدتها في هذه المرحلة و اتجهت وجهة أخرى رأت بانها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور و النمو في المجال الاستثماري نحو مرحلة اقتصاد السوق و ينبغي العلم أن ظهور دستور 1996 و نصه الصريح على النهج الجزائري في مجال الاقتصادي المبني على الاقتصاد السوق و الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح السوق أمام الشركات الأجنبية قد سبقته ممهدات ونصوص خاصة تقديما لنهج الاقتصاد الحر الذي يقوم على فتح الأسواق أمام الشركات الكبرى للمنافسة ، ولعل أهمها قانون النقدية و الفرض 90-10 وقانون الاستثمار 12/93 ، وكذا أمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 ثم صدور قوانين المالية و غيرها و التعديلات الدستورية إلى غاية 2018 م . [2]

القوانين الخاصة :

تمثل القوانين الخاصة صورا تطبيقية و تجسيدا لما جاء في المبادئ الكبرى للدستور في جميع المجالات و ينطبق هذا الكلام على المجال الاقتصادي خاصة بين الانفتاح على الأسواق الذي عرفته الجزائر بعد دستور 96 و اتجاهها نحو اعتماد السياسة المالية حتى يتم جذب الاستثمار الأجنبي نحو الأسواق الوطنية

لذا قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصةمن توفير البيئة القانونية اللازمة و المناخ المناسب لتوفير الضمانات لتحضير المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر من جهة و من جهة ثانية لحمايتهم و ضمان حقوقهم حيث صدرت هذه الضمانات بشكل واضح من خلال قوانين الاستثمار لسنة 2001- 2006 و عموما ترتكز مختلف الضمانات المتصلة لتحقيق مشاريع الاستثمار على أربعة مبادئ و هي حرية

[1] ناصر دادي عدون ، و عبد الرحمان عايب ، البطالة و اشكالية التشغيل ، ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ، (من خلال حالة الجزائر الجامعية الجزائر 2010 ص 78/77

[2] دلال طرشين ، الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، ص 40

الاستثمار، رفع القيود الادارية ، حرية تحويل رؤوس الأموال و العوائد الناتجة عن الاستثمار و اللجوء إلى التحكيم الدولي [1] .

لقد بدأت بوادر التحول الاقتصادي و محاولاته فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب ليس فقط بعد دستور 1996 الجزائري بل كانت قوانين متقدمة كانت بمثابة تهيئة المناخ اللازم و هي من ناحية التطور التاريخي كقانون النقد و القرض 90-10 و القانون المتعلق بالاستثمار في الجزائر أما بعد دستور 1996 فصدر الأمر التطبيقي 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار ثم الأمر 08/06 المعدل و المتمم للأمر السابق [2] و التي تعتبر تطبيقا مباشرا و تجسيدا للدستور الجزائري 1996 المجسد للمناخ الاستثماري المباشر و دور السياسة المالية في جذبه .

هذه الترسانة القانونية من قبل و بعد دستور 1996 كانت خطوات كبرى للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر و العالم و التوجه الكبير نحو العولمة و القطيعة مع التوجهات السابقة إزاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و هو ما يمثل شعار فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي .

هذه الترسانة القانونية التي أرادت الجزائر بها أحداث القطيعة مع التوجهات السابقة التي أن صح التعبير كانت معلقة على الاستثمارات الأجنبية ستعرض لها بشيء من الاجمال حسب التطورات التاريخية حتى يتجسد لتأقلم المناخ القانوني للجزائر و دور السياسة المالية في ذلك

01 – قانون النقد و القرض : 10/90 [3]

بعد أزمة 88 التي مرت بها الجزائر و سقوط الاتحاد السوفياتي و الاتجاه نحو النظام العالمي نحو الأحادية القطبية بدأ التفكير تدريجيا في الدولة الجزائرية لدخول نظام اقتصاد السوق بدأ المناخ القانوني يلعب دوره في تهيئة البيئة التشريعية نحو هذا الاتجاه و فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب

يعتبر قانون 10/90 نصا تشريعيا يعكس البيئة التشريعية التي يجب أن يكون عليها الاقتصاد البنكي فيعتبر من القوانين التشريعية للإصلاحات فقد حمل أفكارا جديدة و قوانين هامة و حاسمة تتعلق بتسيير الشأن المصرفي في الجزائر

[1] سعيدي نور الاسلام ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي ، ص 123
[2] نفس المرجع السابق ص 109
[3] قانون 10/90

حيث أنه و في سبيل تحقيق الاصلاح الاقتصادي و التطور المنشود تبنت الدولة سياسة التحرر الاقتصادي كأسلوب و كمنهج ، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار و إصلاح النظام المصرفي و كذا تطوير القطاع العام و تحويله إلى القطاع الخاص . شرعت أيضا إصلاحات مالية تواكب من خلالها التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة تمثلت في إقامة أسواق و أوراق مالية باعتبارها إحدى الآليات الهامة في سبيل التوجه نحو اقتصاد السوق بالإضافة إلىإعطاء حرية لبنوكها في ممارسة عمل مصرفي يمتد إلى الانشطة الاستثمارية آملا منها في أن تعطى هذه البنوك قوة لتلك الأسواق .

و من هنا تبرز أهمية دراسة العمل المصرفي التي تجمع البنوك من خلاله على بين وظائفها التقليدية ووظائف غيرها من المؤسسات المالية التي تقدم خدماتها لسوق الأوراق المالية و كذلك دراسة الأصر الذي يحدثه ذلك العمل على هذه السوق [1]

– لقد كرس قانون النقد و القرض بشكل صريح حرية الاستثمار الأجنبي و من خلاله أصبح بإمكان المستثمر الأجنبيإنشاء شراكة مع الاشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين العامة أو الخاصة و ذلك عن طريق الاستثمار المباشر .

كما رخص هذا القانون و هو يحاول توفير الضمانات المناسبة للمستثمرين الأجانب بتحويل رؤوس الأموالإلى الجزائر لتمويل أي نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرغة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليهبنص القانون [2]

نقطة مهمة عرض اليها هذا القانون و هو بصدد الإصلاحات الاقتصادية و توفير الضمانات لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر و هو قبول الدولة الجزائرية مبدأ التحكيم الدولي المباشر في حل النزاعات و الخلافات التي قد تكون ذات عنصر أجنبي حيث تنص المادة 184 من قانون 10/90 على التأكد على الدولة الجزائرية قبول التحكيم الدولي عند حل نزاعاتها مع الدول الأجنبية [3] .

[1] الهام طراد ، مروى مزهوري ، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الاوراق المالية ، دراسة الاوراق المالية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي دفعة 2016 (ص04)
[2] المادة 183 من قانون النقد و القرض ، 10/90
[3] المادة 183 من قانون النقد و القرض ، 10/90

02 – قانون الاستثمار 12/93 لسنة 1993 [1] :

يعتبر هذا المرسوم خطوة غير مسبوقة للدولة الجزائرية في التوجه نحو الاصلاحات الاقتصادية و التكيف مع التحولات العالمية و ذلك عبر الانفتاح العالمي الذي ميز العالم آنذاك رغم المرحلة اتي كانت تمر بها الجزائر في تلك السنوات لذا جاء هذا القانون ترجمة و مرآة عاكسة لما يحدث في ذلك الوقت لترقية الاستثمار .

إن المتعمق في هذا القانون و المبادئ التي حملها و المواد المتضمنة فيه دليل واضح و صريح على محاولة التوجه الاقتصادي الجديد نحو اقتصاد السوق و افساح المجال اكثر للمستثمرين الخواص سواء كانوا أجانب .

أم محليين معنويين أم طبيعيين و كذلك من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام ، و لقد تضمنت بنود هذا القانون مختلف المبادئ و القواعد المنظمة لدخول المستثمرين الأجانب و معاملتهم ، و النشاطات المرخصة من حيث الاستثمار فيها ،إلى جانب مختلف الامتيازات و الضمانات الممنوحة لهم ، وسرعان ما توالت عملية إصدار مراسيم تنفيذية مدعمة للمرسوم وهي في عمومها تعلقت بإنشاء الهيئة المخولة لها صلاحية الاشراف على تنظيم و تسهيل اتخاذ التدابير المختلفة بشأنه ،إلى جانب ضبط مختلف انظمة تحفيزية [2] .

لقد حمل المرسوم المتعلق بترقية الاستثمار 12/93 ضمانات كبرى و قواعد كبرى في سبيل توفير المناخ المتفتح على اقتصاد السوق .

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ 5 اكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص ، خاصة منه الأجنبيإلى الجزائر فبعدها كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام . و تنجز من طرف مؤسسات عمومية وفقا لإجراءات همشت القطاع المحلي و ضيقت مجلة شركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص و أهمها .

كما جاء قانون 1993 ليكون مميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار . فالقطاع الخاص محليا كان أوأجنبيا حرفي الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل يريد ، عدا بعض

[1]- المرسوم التشريعي 12/93 ، المؤرخ في 5 اكتوبر 1993 عدد 64 في 1993/10/10
[2]- سعيدي نور الاسلام ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي ، ص 127

النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة أولا ، يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح الاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات [1].

كما نص هذا القانون على مبدأ مهم و نقطة حساسة تجعل المستثمرين عل قدم المساواة أكانوا عموميين أم خواص ماليين أم أجانب كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوقيف اللجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية [2] .

[1] دلال طريش ، الاستثمار الأجنبي في الجزائري ، مذكرة لنيل الماستر (مالية وبنوك) اشراف كواش مراد (2013/2012) جامعة ام البواقي قسم علوم التسيير ، ص 40

[2] عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مدل الاستثمار الخاص في الجزائر ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم و اشراف 25/23 مارس بيروت 2009 ص 07

الفرع الثاني : بعد دستور 1996

- **قانون تطوير الاستثمار 01/03 في 20 أوت 2001 :**

بعد دستور 1996 تكون الاصلاحات قد دخلت حيز التنفيذ و لن تقضي بانفتاح الجزائر نحو اقتصاد السوق لذا صدر المرسوم الرئاسي رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و الذي يتعلق بتطوير الاستثمار حيث حدد القانون الجديد النظام العام الذي اصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات و كذا الاستثمارات التي تنجز إطار منح الامتيازات الخاصة بالمستثمرين المحليين و الأجانب و بذلك يكون القانون قد فتح المجال الواسع كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقية النشاطات الهيئات السياسية الاقتصادية الحالية شرعها و ظهورها [1]

إن ظهور هذا المرسوم يعد تداركا لما جاء في نقائص قانون ترقية الاستثمار و إعطاء رخصة جديدة لمسيرة الاستثمارات في الجزائر حيث جاء في ثوب جديد ليعزز الحوافز و يشجع على المزيد من الاستثمارات و يتفادى إخطاء التي وقع فيها القانون السابق أي قانون 12/93 خاصة أن هذا المرسوم جاء بعد دخول الدستور الجزائري حيز التطبيق أي أن تطبيق قانون 12/93 لم يجد البيئة المناسبة لتطبيقه عندما كانت الجزائر لا تنتهج النهج الرأسمالي أي اقتاد السوق و منه قام و منه قام قانون 03/01 على مرتكزات لتطوير الاستثمارات أهمها :

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و الغاء أي نوع من التصريح المسبق .
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات .
- تسهيل انطلاق العمليات الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين ، و عموما يمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي المتواجد حاليا في 6 ولايات تظم اهم المدن الجزائرية شرقا وغربا ووسطا وشمالا إلى داخل الجنوب الصحراوي .

وأثار نقطة الحرية في تحويل الأرباح و رأس المال في كل وقت ، كما حدد القانون النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الزمان ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطارمنح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب[2].

[1] المرجع السابق ، نفس الصفحة
[2] سعيد نوري ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، ص 117

- **الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 :** [1]

جاء هذا الأمر لتكملة بعض النقائص لقانون 03/01 ، تعديل لبعض مواده منها على سبيل المثال :

المادة (03) : و التي تحدد الاستثمارات التي تستفيد من المزايا التي يمنحها الأمر 01-03 حيث تم وفق الأمر الجديد استثناء قائمة النشاطات و سلع و خدمات من الاستفادة من هذه المزايا و تحدد هذه القائمة عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار و قد تم وفق هذا الأمرأيضا النص على إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار و هذا ما قضت به المادة 06 تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "وكالة " و هذا ما يضفي على الوكالة نوعا من الاستقلالية و يلغي الوصاية .

كما نص هذا الأمر على إنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدعم الاستثمار و هذا ما نصت عليه المادة "18" من أمر 08/06 .

ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني يدعى في صلب النص المجلس يوضع تحت سلطة و رئاسة الحكومة و يكلف بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات و سياسة دعم الاستثمار و عموما بكل المسائل المتصلة بتنفيذ احكام هذا الأمر و يحدد تكاملية المجلس الوطني للاستثمار و سيره و صلاحية عن طريق التنظيم [2]

قانون المالية التكميلي 2009 :

و قد ذكرت المادة 58منه و تركيزها على القاعدة 51/49 المتضمنة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ثم تلاه قانون المالية 2013 الذي جاء بالعديد من الإجراءات المسهلة لأداء المؤسسة الاقتصادية و إطار حكمها لدفع عملية الاستثمار في الجزائر و تطوير مناخه عل غرار التسهيلات في غط الضريبة على أرباح الشركات و التسبيق ب50% بالنسبة لتسديد الرسم على القيمة المضافة

كما ساهم قانون المالية 2013 في إعادة تنظيم إدارة الضرائب و تخفيض الضغط الجبائي على المتعاملين ، كما حقق قانون 2013 للمالية و الذي يندرج في إطار استمرارية قوانين المالية الأخرى عدة أهداف منها مما

[1] ام رقم 08/06 المؤرخ 15 جويلية المعدل و المتمم للأمر 03/01 الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006

[2] سعيد نوري ، الاستثمار الاجنبي المباشر ص 129

ذكر ذلك الخبر منصف الجزائريٌ توازن الميزانيات و تبسيط الإجراءات الخاصة بتسديد الضرائب و إضفاء سيولة أكثر على فعل التصدير و كذا مكافحة النشاط الموازي [1] .

[1] وكالة الانباء الجزائرية ، الاربعاء 16 كانون الثاني (يناير) 2013

- المطلب الثاني : معوقات الاستثمار الأجنبيالمباشر في الجزائر

قامت الجزائر ببذل مجهودات كبيرة لجلب المستثمرين الأجانب نظرا لما تحتله من مكانة مرموقة و هذا ما لاحظناه من خلال الاصلاحات القانونية و توفير البيئة المناسبة الجاذبة الاستثمارية في الجزائر خاصة بعد دستور 1996 و دخول الجزائر اقتصاد السوق إلا أن الجزائر لم تصل بعد إلا تحقيق ذلك المناخ الذي يناسب دولة مثل الجزائر و إمكاناتها المعروفة و حجم الحوافز المقدمة للمستثمرين و ذلك لكثير من المعوقات التي تحول أمام تدفق الاستثمار في الجزائر .

البحث عن هذه المعوقات يعتبر ذا أهمية بالغة لتذليل العراقيل التي من شأنها صد المستثمر الأجنبي و بالتالي غلق الباب أمام الانتاج و التطوير و بصفة عامة أمام مختلف رؤوس الأموالالأجنبية و يجب ايلاء هذا الموضوع الأهمية الكبيرة كونه يمس الاقتصاد بصفة مباشرة ، و تتلخص هذه المعوقات في عراقيل سياسية و اقتصادية .

الفرع الأول :المعوقات السياسية و الاقتصادية :

رغم الجهود المبذولة و سن القوانين المتعددة و التعديلات الواحدة تلو الأخرى لترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر و تطويره إلا أنه لايزال مستوى الطموح بالنظر للإمكانات التي تتوفر عليها دولة مثل الجزائر و مساحتها بعيد كل البعد عن حقيقة التطلعات نظرا للعراقيل و المعوقات التي تجعل الاستثمار الأجنبي يبحث عن مكانة مرموقة في دولة مثل الجزائر و اهم هذه العراقيل السياسة و الاقتصادية[1].

عدم الاستقرار السياسي :

إن تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي يرتبط بتوفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين و ذلك لتوفير جو من الاطمئنان و خلق نوع من الثقة في تلك البلدان للاستثمار بكل أريحية

و يعتبر الاستقرار السياسي عامل مهم و عنصر مؤثر في جلب الاستثمارالأجنبي وهو مالم نلمسه في الجزائر حيث ادى عدم الاستقرار السياسي إلى ضبابية في عمل المؤسسات مما يؤدي إلى تخوف كبير لدى المستثمرين الأجانب و بالتالي حجب تدفق الأموال و رؤوسها نحو الجزائر .

[1] بلعوج بلعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 2009 عدد 4 ص 84

إن أول ما يلفت الانتباه الناظر إلى التجربة الدستورية الجزائرية أمران الأول هو انعدام الاستقرار في الأوضاع الدستورية ، ذلك أن الجزائر منذ استقلالها لم تشهد دستورا واحدا و إنما ثلاثة دساتير و تعديلات دستورية متعددة .

و الأمر الثاني هو طول الفترات الاستثنائية أو " الانتقالية " التي عرفتها فترات عطلت فيها الحياة الدستورية تمام ، نتيجة تجميد دستوريا قائم من اكتوبر 1963 إلى 19 جوان 1965 ، و من جانفي 1992 إلى نوفمبر 1995 .[1]

إن عدم الاستقرار السياسي القت بظلالها بنتائج عكسية على عمل المؤسسات فانعدام الاستقرار هذا يعني من ناحية أن بعض المؤسسات السياسية لا تزال دون مكانة قوية في النظام السياسي الجزائري ، و ما يضمن لها الثبات و الاستمرارية و الاستقلالية النسبية [2]، و هذا مؤشر مخوف في مجال الاستثمار الأجنبي لان المستثمر الأجنبي يتخوف من هذا من هذا الاهتزاز في عدم استقرار المؤسسات لأن الجانب الاقتصادي له ارتباط وثيق مع التطورات السياسية الحاصلة في كل بلد .

و لقد مرت الجزائر بظروف امنية صعبة أثرت على الاستثمار الأجنبي بشكل رهيب خاصة مدة العشرية السوداء من 1991 إلى غاية 2001 و صاحبها من تداعيات على جميع الاصعدة جعل الجزائر اقل جاذبية للاستثمار الأجنبي و كان ذلك وراء عزوف و هروب المستثمرين الأجانب.

أضف إلى هذا حالة عدم اليقين السياسي التي خلفتها الحكومات المتعاقبة في هذه الفترة و هو ما أدى إلى بروز ظاهرة التشريع بأوامر بالنسبة إلى كل القوانين ذات الصلة بالاستثمار الأمر الذي أعطى الانطباع بأن الجزائر لم تتوصل بعد إلى تحقيق استقرارها السياسي و المؤسساتي [3] .

عدم الاستقرار السياسي أثر على الاقتصاد بصفة عامة و لعزوف المستثمرين الأجانب بصفة خاصة و ذلك لبعد الأمن السياسي الذي يؤمن لهم رؤوس الأموال و عملهم في تلك البلدان التي يريدون الاستثمار فيها و منها الجزائري كثير من الفترات .

[1] صالح بلحاج ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال الى اليوم ، ديوان المطبوعات الجامعية 02-2010 ص 03

[2] صالح بلحاج ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر ، ص 03

[3] صالح بلحاج ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر ص 03

و هناك كثير من المعلومات التصريحات عبر الإعلام و غيره من أكبر الشركات المستثمرة ، أن عدم استثمارها في كثير من الدول يرجع سببه إلى عدم استقرار السياسي لتلك الدول حيث أجرت ثلاث مؤسسات دولية دراسة حول معلومات الاستثمار في الدول العربية و أتى عدم الاستقرار السياسي من أسباب الرئيسية لتجمع الشركات الكثيرة عن مباشرة الاستثمار في تلك الدول [1]

و أمام هذا الوضع الذي تمر به الجزائر اليوم تؤسس دستور جديد فهي أمام فرصة كبيرة لوضع استراتيجيات عبر الدراسات المعهد خاصة بعد عام كورونا و التحولات السياسة و الاقتصادية التي سيشهدها العالم ، لوضع برامج التي ستكفل في دستورها وقوانينها التنظيمية و الضمانات الكفيلة لدعم الاستثمار الأجنبي و تقديم حوار من شأنها أن تجعل الجزائر و سوقها قبلة أما الاستثمار الأجنبيالمباشر .

- **مشكلة العقار :**

من المشاكل الاقتصادية و التي يجب معالجتها وفق سياسة رشيدة و محكمة لتأثيراتها الكبرى على التنمية الاقتصادية عامة و على مجال الاستثمار الأجنبي خاصة و ليست المشكلة في الجزائر اليوم في عدم وجود العقار و ذلك بالنظر لمساحتها الواسعة بل يرجع لعدم استغلالها على النحو الامثل الكافي فالجزائر تمتلك مساحة كبيرة و وجود عدد كبير من الاراضي الغير مستغلة منها حوالي 60 % من الاراضي المتواجدة في منطقة النشاطات و 15 % من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية و هذا يعني حوالي 30% من المساحات الكلية المتوفرة غير مستقلة و يمكن تفسير ذلك لعدة معطيات [2]

و قد يكون عدم وجود مخطط عمراني صحيح أهم الأسباب التي تجعل مشكلة العقار من بين المشاكل الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة هو عدم التوزيع الصحيح للاختصاصات و تداخل الصلاحيات للحصول على العقار لإنجاز مشروعات فبقيت اراضي مهيأة و جمود العرض حيث ان نحو 40% من المؤسسات تبحث عن الاراضي الصناعية لإقامة مشاريعها كما أن التشريعات المتعلقة بالعقار تعرقل الاستثمار للأجانب حيث كشف تقرير اعده مكتب الاستثمار البريطاني أوكسفورد برنس غروب ان استراتيجية الجزائر في

[1] مقال منقول عن قناة العربية حول بعنوان عد الاستقرار السياسي يهدد الاستثمار بالدول العربية
[2] محمد خليل بوخلاص ، معوقات استثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، ام البواقي 2009/2008 ، ص 88

استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لا تزال في حاجة إلى تحسين و أضاف التقرير على أن غلاء العقار يعتبر من بين المشاكل التي تعيق الاستثمار في الجزائر [1]

[1] دلال طربيشن ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، ص 87

الفرع الثاني : المعوقات الإدارية و القانونية :

لم تكن المعوقات السياسة و الاقتصادية وحدها هي المؤثرة في عدم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بل هناك عوائق أخرى لها نفس التأثير في المخاطر حول الاستثمار في الجزائر و هي معوقات ادارية و معوقات قانونية أخرى .

المعوقات الادارية :

لا أحد ينكر دور الفساد الإداري[1] و تأثيره على مناخ الاستثمار و شل جميع أنشطة الدولة لأنه استخدام للوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية و الانحراف بالوظيفة و السلطة نحو تحقيق مطامع و تحقيق مكاسب غير مشروعة كاستعمال الرشاويأو سرقة أموال الدولة مباشرة ...الخ

لذا فتأثير الفساد على الاستثمار له سلبيات كبرى و يعتبر معوق شديد الخطورة و هذا طبقا لما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة و المكسيك حيث يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة 50 % على دخل الشركات ، و على العكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30% يسمح بالرفع من معدل الاستثمار ب4% و يظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي و الأجنبي على حد سواء باعتبار تكاليف إضافية يدفعها المستثمر و بالتالي امتصاص جزء من أرباحه ، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الاخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر [2] .

إن الثغرات الادارية من أكبر المشاكل التي يعرفها المناخ الاستثماري في الجزائر و الدول العربية ، كما أن بعض السياسات المالية و المتغيرات الاقتصادية ما زالت تمثل تحديا بالنسبة للقرارات الاستثمارية للأجانبإذ أثر انهيار أسعار النفط لعام 1986 على المؤشرات الاقتصادية كالمديونية الخارجية و الموازنة العامة و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة ، لتبدأ الجزائر بعدها سلسلة من محاولات الاصلاح أثناء التسعينات ببرنامج يركز على التحرير التجاري و تكييف سعر الصرف و تحرير الأسعار المحلية كما انتهجت كباقي دول المغرب العربي و الدول العربية سياسات تشجيعية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التحفيزات الضريبية و الرسوم الجمركية

[1] محمد راتول ، محاربة الفساد في دولة شمال افريقيا بين الواقع و طموح مكافحته ، الملتقى الدولي حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية ، كلية الحقوق و العلوم التجارية ، جامعة احمد بوقرة بومرداس نوفمبر 2006 ، ص 1

[2] صالح مفتاح ، دلال سمينية .....

، وقد تركزت السياسة الانفتاحية على إطلاق برنامج خوصصة المؤسسات العامة كأحدأهم طرق تشجيع الاستثمارات الأجنبية غير أنه و بالرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام تبقى البيئة الاقتصادية في الجزائر في الجزائر بحاجة إلى المزيد من الاصلاح و التفعيل [1].

إن الملاحظ على الإدارة الجزائرية هو انها تعرف بثقلها و جهودها و ما يترتب على ذلك في حسن سير الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المابية مهما كانت حيث أن أهم ما يميز الاجراءات الإدارية في الجزائر [2]

- البيروقراطية و الروتين في الإجراءات و إنجاز المعاملات .
- نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها على في سوق العمل .
- عدم وجود معلومات متطورة و دقة في المعلومات .
- تعدد الاجهزة المشرفة على الاستثمار و غياب التنسيق بين هذه الاجهزة .

و لقد تم تصنيف الجزائر ضمن هذه الدول الأقل تقدما في مجال الاجراءات الادارية التي تشمل الضرائب و السجل التجاري و أملاك الدولة و السلطات المحلية و الوزارات و قنوات أخرى مثل الغرف التجارية ، في الجزائر هي اصعب منطقة يمكن ان تؤسس بها منتجة أو استثمارية كما انها تتعدد و تكثر بها الوثائق الادارية المطلوبة للقيام بمشروع استثماري فالجزائر من الدول التي عانت و لا تزال تعاني من التعقيدات و عدم الفعالية الادارية و ان الخطابات باسم الادارة و الديموقراطية و المبادرة الفردية تبقشعارات غامضة و غير صحيحة و مفرغة من محتواها الحقيقي لعدم جمتها إلى ارض الواقع[3] .

لقد جاءت قاعدة الاستثمار 51/49 في الأمر 01/03 المعدل المؤرخ في 22 جويلية 2009 حيث نصت المادة 58 من القسم الثالث للأمر 01/09 ما يلي : لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء[4] .

---

[1] شاقورجلطية فايزة ، معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، دراسة مقارنة عن الجزائر و تونس و المغرب خلال القتة 2000-2010 اشراف أ.بن باير حبيب تخصص اقتصاد دولي ، علوم اقتصادية رسالة ماجستير اقتصاد دولي ، سنة 2013/2012 ص 113

[2] عماري عمار ، بوسعيدة سعيدة .....ص 235

[3] معوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، محمد خليل بوطلاسي ، ص 154

[4] الامر رقم 09-01 المؤرخ في جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي بسنة 2009 ، الجريدة الرسمية ، عدد 44 ، 2009

غير أن كثير من الاقتصاديين و القانونيين أجمعوا على إيجابية هذه المادة كحماية للاقتصاد الوطني ، و ايجابية قوانين الاستثمار الجزائري و خاصة وضع قاعدة 51/49 و التي وضعت من أجل حماية السيادة الوطنية و الاقتصاد الوطني و ذلك ردا على الاقتراحات الصادرة من صندوق النقد الدولي و التي وجهتها المديرة العامة "كريستين لاغارد" في شكل تقرير موجه للسلطات الجزائرية ، كما أكد محامون جزائريون و أجانب أن الأطر القانونية المنظمة للمناخ الاستثماري الأجنبي اصبحت أكثر من ضرورة و لا يجب التخلي عنها تجسيدا للتنمية و التطور المحلي [1] .

و هذا هو السبب الذي علل به الوزير عبد المالك سلال آنذاك في حماية الاقتصاد الوطني و المحلي في جريدة التحرير يقول :" هذه السياسات تقوم بإعطاء الأولوية للمؤسسات الاقتصادية من خلال التركيز على تحسينها و اكتسابها للتكنولوجيا ، كما انه نمط تسيير المشاريع استثمارية بإدارة مؤسسات بأيدي جزائرية بحتة [2]

عوائق قانونية أخرى :

هناك و اضافة إلى العوائق الادارية من رشوة و عدم شفافية ووضوح معيقات قانونية أخرى تتركز على أغلبها في عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل مضمونها و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الاصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية [3] .

ومن المعوقات القانونية المهمة التي تؤرق المستثمرين الأجانب و عدم الاستثمار في الجزائر هي القاعدة المعروفة و المسمات بقاعدة 51/49 (قاعدة الاستثمار) .

قاعدة 51/49 تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة التي تضع قاعدة الاستثمار و ذلك حسب إحصائيات البنك الدولي حيث قام هذا الأخير بدراسة مست 88 دولة من بينها الجزائر تبين من خلال هذه الدراسة بأن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي تضع هذه القاعدة ، و أسباب وضع الجزائر لهذه القاعدة حسب ما جاء في تصريح الوزير

[1] جريدة الخبر 15 مارس 2013
[2] جريدة التحرير ، الاثنين ، 1 اكتوبر، 2012
[3] غزال فقي ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات ، رسالة ماجستير ، العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2000، ص 239

الأول ع المالك سلال :" لن يكون هناك مستقبل اقتصادي للجزائر إذا لم تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و سنطورها و نساعدها بإمكانيات وفق القاعدة 51/49 و التي لا مفر منها [1].

و يرى الخبير الاقتصادي و النائب البرلماني " د. محجوب بدة" قرار الحكومة الإبقاء على قاعدة 51/49 عائقا كبيرا أمام المستثمرين الأجانب، عائق يثير قلقهم و تخوفهم من الاستثمار في الجزائر و دعاإلىإعادة النظر فيها مؤكدا استمرار عزوف المستثمرين الأجانب ، كما قال انه لا يجب ان تكون لدينا عقدة من الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يستحيل بقاء المستثمرين في حالة بقاء القاعدة 51/49[2]

هذا الرأي هو نفسه الذي يميل اليه " البروفيسور محيو احمد " العميد السابق بجامعة الحقوق بالجزائر حيث أن قاعدة 51/49 لن تسمح بتطور الاقتصاد الوطني مشيرا إلى ضرورة ادخال عدة تعديلات على الدستور من اجل منح مكانة أحسن للمؤسسات العمومية و الخاصة و السماح لها بالنمو و المشاركة في خلق الثروة و قال الأستاذ : أن هذه القوانين ساهمت في خلق نظام اقتصادي غامض لن يتطور بهذا الشكل و لا بد من وضع حد لهذا [3] .

[1] جريدة الخبر ، 11 ديسمبر 2012
[2] صوت الاحرار ، 29 سبتمبر 2012
[3] صوت الاحرار ، 4 سبتمبر 2012

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية لدعم الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

ذكرنا في مباحث سابقة أن المناخ التشريعي هو حجر الزاوية في وضع العينات الأساسية و الأدوات اللازمة التي تذلل كل العقبات أما تخوف المستثمرين الأجانب من التوجه نحو السوق الجزائرية و تدفق رؤوس الأموال بالجزائر .

لذا عملت جل القوانين و التشريعات الجزائرية خاصة بعد سياسات الإصلاح الداعمة لفتح السوق أمام الاقتصاد الحر إلى خلق كثير من الادوات و الامتيازات التي تجعل الجزائر قبلة أمام المستثمرين الأجانب و قد عرج قانون المتعلق بتطوير الاستثمار 03/01 على أهمها و التي سنذكر فيها :

- الحوافز الضريبية و سبيل تقديمها
- الإنفاق العام و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المطلب الأول :الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها :

الفرع الأول :الحوافز الضريبية :

من أهم الادوات السياسة المالية في كل دول العالم مايعرف بالحوافز الضريبية التي تعتبر أداة مهمة من أدوات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ولقد اهتمت كثيرا من التشريعات لتوفير البيئة و المناخ المناسبين لفتح الأسواق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بتخصيص على هذه الحوافز و جعلها من أولى الآليات لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر .

وليست الجزائر بدئا من الدول التي تعتمد على الحوافز الضريبية خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية مابعد 1988 عندما توجهت نحو اقتصاد السوق لتطوير الاستثمار الأجنبي و ترقيته فلقد زامن الاصلاح الضريبي بالجزائر سنة 1992 مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر وتجسد ذلك من خلال تعديل القوانين الاستثمار التي قمت بإعطاء المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي مجموعة من الامتيازات كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي[1].

ولقد نصت المادة التاسعة من قانون الاستثمار بالجزائر أمر 03/01 على جملة من الحوافز الضريبية [2]

و شبه الضريبة الجمركية المقدمة للمستثمرين يمكننا تلخيصها فيما يلي :

مرحلة بدء الانجاز : يستفيد المستثمر من الحوافز التالية :

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات التي تمت في إطار الاستثمار المعفى[3] .

هناك مزايا أخرى ذكرها قانون ترقية الاستثمار 03/01 فيما يخص عمل المؤسسات القطاعية للدولة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر و الآجال المفهومة للمستثمرين الأجانب و نذكر أيضا منها

1سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي ، ص 159 .
2- المادة 09 من قانون 01/03 المتعلق بقانون الاستثمار .
3سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي ، ص 159 .

- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار ، من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا اضافية من الوكالة

أيضا جاءت مزايا أخرى للمستثمر الأجنبي و هي احلال المساواة بين المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلي كما تم إحلال المساواة بين الشخص الطبيعي و الشخص المعنوي بحيث هناك عدالة بينهما و انصاف تام في مجال الاستثمار .

كما تم التقييم على إمكانية لجوء المستثمر الأجنبيإلى التحكيم الدولي في حالة عدم التسوية القضائية الجزائرية و عدم رضا المستثمر للنزاع بين الجهات القضائية الجزائرية و الدول الأجنبية

الفرع الثاني : سبل تفعيل الحوافز الضريبية :

لقد جاء الأمر 03/01 المتعلق بترقية الاستثمار إلى جملة من الطرق لترقية و تفعيل الحوافز الضريبية المقدمة لهم لدعم الاستثمار بالجزائر .

فقد ذكرت المادة 9 من 03/01 [1] و نصت على جملة من الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المقدمة للمستثمرين يمكننا انجازها فيما يلي :

مرحلة الانجاز : يستفيد المستثمر من الحوافز التالية :

- تطبيق النسبة المنخفضة فيما يخص الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات
- الاعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعفى
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال .
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشأة الضرورية لإنجاز الاستثمار [2] .

الحواجز في مرحلة بدء الاستقلال :

هناك بعض الحواجز لتفعيل الاستثمار و تنمية دائما جاد بها أمر 03/01 المتعلقة بترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر سواء كان سبل تفعيلها في مرحلة البدء أو الاستقلال و التي منها في هذه المرحلة الاخيرة :

– الإعفاء عدة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)ومن الضريبة على الدخل الاجمالي (IBC) على الارباح الموزعة ومن الدفع الجزئي (RF) ومن الرسم على النشاط المهنة (TAR) ومن الدفع الجزئي (RF)

الإعفاءات ولمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .

[1] المادة 09 من قانون الامر 03/01 ، المؤرخ 2012
[2] سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي ، ص 158

هذا وقد اضاف امر 03/01 عدة مزيا و سبل تعديل من شأنها خدمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر فيما يخص المكلفة بتطوير الاستثمار مثل : تقليص الأجر الممنوح لوكالة الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا اضافية من الوكالة .

- تحقيق المسار بين الوطني و الأجنبي[1] :

هناك بل تفعيل أخربأرادت من خلالها الجزائر جلب المستثمر الأجنبي مثل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وهذا أما عملت به من اجل الجزائر مبدا الاصلاحات الاقتصادية فلو لم يكن المناخ الاستثماري جيد وفي صورة يستطيع من خلالها المستثمر الاستثمار بصورة حسنة بما يمكنه القدوم والاستثمار في دولة لا تصح قوانينها بذلك .

أما سبيل تفعيل الحواجز الضريبية على المستوى الخارجي فتتمثل في تفادي الازدواج الضريبي وذلك بتنظيم الضريبة و إبرام كثير من الاتفاقات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي مع الاتحاد الأوروبي ومع دول المغرب ومع دول الخليج و غيرها ، وذلك لأن كل دولة تراعي في وضع شرعياتها لضريبة ظروفها الاقتصادية و المالية بغض النظر عن الدول الأخرى[2] .

[1]- سالكي سعاد ، دور السياحة المالية وجذب الاستثمار ، ص 160
[2]نصيرة بعون ، يحياوي ، الضرائب الوطنية و الدولية ، الاوراق الزرقاء ، الجزائر ، ص 110

المطلب الثاني:الإنفاق العام و التدفقات الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي المباشر .

01- الفرع الأول :الإنفاق العام :

إضافة إلى الحوافز الضريبية كعامل مهم و رئيسي في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب الانفاق العام دورا مهما أيضا في جلب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال المخططات التي تقوم بها الدولة أثناء موازنات العامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و بعث سياسات التنمية لأي مجتمع كان .

تتعدد طبيعة النفقات من دولة إلىأخرى من حيث طبيعتها و الدور الذي يمكن أن تقوم به و الأثر الذي يحدثه و الهدف الذي يمكن أن تسعى إليه .[1]

نفقات التسيير :

يقصد بها تلك النفقات الضرورية لتسيير أجهزة الدولة الإدارية و المتكونة حسب المادة 24 من قانون 17/84 [2] من أربعة ابواب .

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات و أبرزها خمسة نذكر منها :
  - دين قابل للاستهلاك .
  - الدين الداخلي .
  - الدين الخارجي .
  - ضمانات من أجل القروض المبرمجة من طرف الجماعات المؤسسات العمومية .
  - نفقات محسومة من الإرادات تعويض عن منتوجات مختلفة .

تخصصات السلعة العامة :

و المقصود بها النفقات المتعلقة بسير المؤسسات العمومية السياسات و غيرها " كنفقات تسيير البرلمان ولمس الدستور و المحاسبة ..الخ "

[1]-سالكي سعاد ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، ص 166
[2]- اخطر قانون 8417 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية

– نفقات خاصة بوسائل المصالح : مثل مرتبات العمل ، معاشات ، وكل ما يتعلق لجمع مصالح ووسائل المصالح المتعلقة بالموظفين .

– التدخلات العمومية : و يتعلق بكافة الانشطة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية وكذا نشاطات الدولة ومختلف المساعدات التضامن .

نفقات التجهيز :

وهذا الشق هو الذي يولد عنه ازدياد الناتج الوطني و بالتالي يمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار ، و يطلق عليها "ميزانية الاستثمار" وتتكون هذه النفقات عن الاستثمارات الهيكلية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و التي تعتبر مباشرة استثمارية منتجة و يضاف إلى هذه الاستثمارات إعانة التجهيز و المقدمة لبعض الوسائل و المستلزمات العمومية و يتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية النولة للدولة و تتفرع إلى ثلاثة أبواب :

- استثمارات منفذة من طرف الدولة
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام و الخاص .
- النفقات الأخرى برأس المال[1] .

[1] سالكي سعاد ، دور السياسة المالية جذب الاستثمار ، ص 168

الفرع الثاني : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2010-2018)

منذ صدور قانون الاستثمار 03/01 ارتقت الجزائر إلى الدول الأولى افريقيا بما شهدته من تدفقات الاستثمار ، ومع سنة 2003 انخفضت بسبب ارتفاع المشاريع في قطاع الطاقة ، لترتقي الجزائر بعدها خاصة بعد سنة 2011 لتصف من خمسة دول افريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، لكن سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 1484 مليون دولار .

وهذا يرجع إلى فرض قاعدة 49/51 على أن الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي) لسنة 2009 و التي تنص على أن المستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي [1].

وفي سنتي 2013-2014 عادت "تدفقات الاستثمار الأجنبيللإرتفاع مقارنة بسنة 2012 حيث بلغت 1962 مليون دولار و 1506 مليون دولار على التولي " .

أما سنة 2015 فعادت لتنخفض مرة أخرى حيث سجلت الجزائر حصيلة سالبة لقيمة 587 مليون دولار ما ينعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية و التي لاتزال مقعدة و تطبعها البيروقراطية الادارية ، وعدم الوضوح في مجال التشريعات و القوانين المتغيرة .[2]

أما سنة 2016 عادت الاستثمارات للارتفاع مرة أخرى لتصل 1566 مليون دولار ، وهو مؤشرة إيجابي بعد النتائج السلبية سنة 2015 و التي تميزت بتأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية ، ولعل هذا التحسن يرجع إلى الدولة مخطط عمل جديد يرمي إلى التنويع الاقتصاد و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد سجلت سنة 2017 تناقصا وسقوط بالنسبة لتدفقات الاستثمار لكونه ليست بالسقوط الكبير حيث بلغ حجم التدفقات لسنة 2017 المقدرة بـ 1232 مليون دولار [3].

[1]-خيالي خيرة ، دور الاستثمار الاجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية ، ماجيستير ، عومن اقتصادية ، قاصدي مرباح ، 2015- 2016 ، ص 101

[2]- الموقع : www.ekhpbar.com

[3]- من الموقع : www.elmassa.com

ومنذ سنة 2018 عادت حجم تدفقات الاستثمار للارتفاع إلى حصيلة 1506 مليون دولار [1].

جدول تدفقات الاستثمار الوارد للجزائر منذ 2018/2010

السنة	الحصيلة
2018	1506
2017	1232
2016	1546
2015	787
2014	1506
2013	1692
2012	1484
2011	2571
2010	2264

[1]- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لقمان للاستثمار ، ص 56

خاتمة

الخاتمة :

وفي ختام هذا البحث و بعد هذا التطواف بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي للاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا القول ان هذا الاخير أي الاستثمار الأجنبي المباشر بات وسيلة فعالة و آلية لا يمكن الاستغناء عنها بتاتا لدفع عجلة التنمية إلى الأمام و تحقيق التنمية ليست الاقتصادية فحسب بل يساهم حتى في تقديم الحلول الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

ولقد تفطنت الجزائر لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 1990 فراحت تعمق إصلاحاتها الاقتصادية بما يتماشى مع تطور العالم آنذاك ، فنصت على كثير من القوانين و التشريعات لتوفير البيئة المناسبة و المناخ التشريعي المهم لاستقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

لاسيما بعد دستور 1996 ودخول الجزائر بصفة رئيسية الى اقتصاد السوق بما يعني فتح الأسواق المحلية لسلع المستثمرين الاجانب وملاحقها من إصلاحات و قوانين تتعلق بالاستثمار سنة 2001 وكذا تطويره و التعديلات التي لحقته .

لقد اعترفت الدول أخيرا و اقتنعت على إن السياسة المالية تعتبر من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا المناخ فوفرت كل هذا المناخ من تشريعات وكذا اساليب وحوافز مقدمة للمستثمرين الاجانب خاصة الحوافز الضريبية التي يمكن للدولة ان تتميز عن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي إضافة إلى الإنفاق العام و أثره على تقديم الجو الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر كلها كانت كضمانات وحوافز سعت من خلالها الجزائر منذ الاصلاحات الى غاية اليوم لتحقيق ذلك المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر .

و رغم هذه الرسالة من التشريعات و الإصلاحات لا يمكن القول أن الجزائر لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث لم تجد نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها للمستثمر الاجنبي خاصة قاعدة 49/51 الذي يراها كثير من المستثمرين العائق الاكبر للاستثمار في دولة مثل الجزائر .

– وعلى هذا الأساس على الدولة الجزائرية محاولة التكييف مع هذه القاعدة و التنصيص على قانون جديد يخص الاستثمار الأجنبي المباشر ، لتهيئة المناخ الحقيقي و الفعال الذي يتضح به الاستثمار الأجنبي المباشر و القوانين المنظمة و المحددة له وهو وسيلة فعالة لبعث التنمية الاقتصادية الحقيقية التي تتطلع لها الجزائر ومكانتها من الدول .

- على الدولة الجزائرية القضاء على البيرقراقية الإدارية و تهيئة مناخ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- وضع قوانين مرنة تتلاءم مع سياسة المؤسسات الأجنبية .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع "

01- السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحفيز التنمية الاقتصادية و التوزيع العادل للدخول ، التنمية الاجتماعية ، دار النهلى العربية ، مصر .

02- فوزي عبد المنعم ، صادق بركاني ، عبد الكريم يونس ، احمد البطريق ، المالية العامة و السياسة المالية توزيع منشورات المعارف ، ط1 الإسكندرية ، مصر.

03- غزالي ضريفة ، مسار السياسة المالية في الجزائر في ضل تقلبات أسعار النفط ، دراسة تحليلية للفترة ، (2010-2017) ، إشراف الأستاذ ، محمود بوقموم ، جامعة قالمة (2017-2018) .

04- تقي الحسناوي ، عبد العزيز احمد الشاوش ، أثر تقلبات أسعار النفط على الزيادة المالية في الجزائر ، مذكرة ماستر 2016 ، تخصص نقود ومالية .

05- كنعان علي ، المالية العامة و الاصلاح المالي 2003 ، دار النشر .

06- عبد المطلب عبد الحميد ، سياسات الاقتصاد على مستوى الاقتصاد القومي مجموع النيل العربية للنشر ، مصر ط1 .

07- هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري ، دمشق 2010 ، مكتبة الاسد.

08- شهاب مجدي محمود ، الاقتصاد المالي ، نظرية مالية ، الدولة السياسات المالية للنظام الراس مالي ، الدارالجامعية .

09- عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية ، دراسة قانونية مقارنة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط 1.

10- طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، ط1.

11- شوارمبوشمامة، تقييم واختيار الاستثمارات ، دار الغرب للنشر والتوزيع ط1.

12- أبو فحص عبد السلام ، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة باب الجامعة ، الاسكندرية .

13- هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر التجارة الدولية ، الصين نموذجا ، بيت الحكمة ، بغداد

14- محمد أيمن عبد اللطيف ، عشوس، تقييم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المشترك مع القطاع العام ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، القاهرة

15- طاهر موسى عطية ، أساسيات إدارة الأعمال الدولية ، ط1 ، دار النهضة ، القاهرة .

16- عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000 /2001 .

17- أميرة حسب اليه محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005/2004 .

18- عبد الكريم بعداش الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري 2005/1996 رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 .

19- محمد دويدار ، محاضرات في الاقتصاد الدولي مؤسسة الثقافة الجامعية.

20- عبد السلام ابو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية .

21- نزيه حميد المقصود مبروك ، الأثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبية ، النقل الجامعي ، شركة الحلال للطباعة العامرية ، ط1 ، 2006 .

22- ايمان ناصف عطية عبد الوهاب نجا ، التنمية الاقتصادية بين النظر والتطبيقي ، الاستراتيجيات و التمويل ، الدارالي معية ، 2007.

23- نزيه مبروك ، اثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية.

24- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات وموضوعات ، ط1 ، الاردن .

25- عبد السلام أبو قحف ، نظرية التبديل و جدوى الاستثمارات الأجنبية.

26- عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الاسكنية الدار لجامعية ، 2003.

27- فليح حسن خلف ، التميل الدولي ، عمان مؤسسة الوراق ، 2004 .

28- كريمة قويدري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، في الجزائر ، مذكر ماجيستير ، تلمسان العلوم الاقتصادية ، 2010-2011 .

29- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي ، عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق اسيا ، وامريكا اللاتينية مع تطبيق مع مصر ، ط1 ، 2002 .

30- علي عباس ، ادارة الاعمال الدولية ، الاردن ، دار الحامد .

31- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة .

32- عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، مصر الدار لجامعية .

33- رضا عبد السلام /، الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة .

34- نهاد رزاي ، التحول الاقتصادي في الجزائر ، قانون أعمال ، قسم الحقوق ، ام البواقي 2014/2013

35- عبد القادر مزعاش ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2008 ، مذكرة ماجيستير ، علوم اقتصادية ، جامعة العري بن مهيدي ، ام البواقي ص 135/13 كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، 2011/2010

36- محمد حابيلي ، الاقتصاد الجزائري ، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات ، مجلة الإصلاح الاقتصادي د ب ، ن س ف .

37- ناصر دادي عدون ، و عبد الرحمان عايب ، البطالة و إشكالية التشغيل ، ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ، (من خلال حالة الجزائر الجامعية الجزائر 2010 .

38- دلال طرشين ، الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

39- سعيدي نور الاسلام ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي .

40- الهام طراد ، مروى مزهوري ، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الاوراق المالية ، دراسة الاوراق المالية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي دفعة 2016 .

41- المادة 183 من قانون النقد و القرض ، 10/90

42- المرسوم التشريعي 12/93 ، المؤرخ في 5 اكتوبر 1993 عدد 64 في 1993/10/10

43- سعيدي نور الاسلام ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي .

44- دلال طريش ، الاستثمار الاجنبي في الجزائري ، مذكرة لنيل الماستر (مالية وبنوك) اشراف كواش مراد (2013/2012) جامعة ام البواقي قسم علوم التسيير .

45- عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مدل الاستثمار الخاص في الجزائر ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم و اشراف 25/23 مارس بيروت 2009 .

46- المرسوم رقم 08/06 المؤرخ 15 جويلية المعدل و المتمم للأمر 03/01 الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006

47- بلعوج بلعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 2009 عدد 4 .

48- صالح بلحاج ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال الى اليوم ، ديوان المطبوعات الجامعية 02-2010 .

49- صالح بلحاج ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر .

50- مقال منقول عن قناة العربية حول بعنوان عد الاستقرار السياسي يهدد الاستثمار بالدول العربية

51- محمد خليل بوخلاص ، معوقات استثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، ام البواقي 2009/2008 .

52- محمد راتول ، محاربة الفساد في دولة شمال افريقيا بين الواقع و طموح مكافحته ، الملتقى الدولي حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية ، كلية الحقوق و العلوم التجارية ، جامعة احمد بوقرة بومرداس نوفمبر 2006 .

53- شاقورجلطية فايزة ، معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، دراسة مقارنة عن الجزائر و تونس و المغرب خلال القتة 2000-2010 اشراف أ.بن باير حبيب تخصص اقتصاد دولي ، علوم اقتصادية رسالة ماجستير اقتصاد دولي ، سنة 2013/2012 .

54- محمد خليل بوطلاسي ، معوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر .

55- الامر رقم 09-01 المؤرخ في جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي بسنة 2009 ، الجريدة الرسمية ، عدد 44 ، 2009

56- غزال فقي ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات ، رسالة ماجستير ، العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2000.

57- ماكلي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي .

58- نصيرة بعون ، يحياوي ، الضرائب الوطنية و الدولية ، الاوراق الزرقاء ، الجزائر .

59- خيالي خيرة ، دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية ، ماجيستير ، عومن اقتصادية ، قاصدي مرباح ، 2015- 2016 .

60- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لقمان للاستثمار.

61- dominiksolvadr . eugenediuliulior . prencipesdeconomiecowr .et prubleme . series sehaum m6 growhih . paris 1984.

62- pahilp .a.kleim,the. Momagmenartof.market.orented. economica.comparatfperspectnrewadswoitheprilienniqbelmort coli formia 1973 .

فهرس

المحتوى

الفهرس

الموضوع	
بسملة	
شكر و تقدير	
إهداء	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الأول:السياسة المالية	**6**
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية شكليا و اجرائيا	**6**
الفرع الأول: تعريف السياسة المالية غائيا	**6**
الفرع الثاني : تعريف الشكلي و الاجرائي	**6**
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية وانواعها	**8**
الفرع الأول: أنواعها	**10**
الفرع الثاني: أهدافها	**11**
المبحث الثاني: مدخل الاستثمار الأجنبي المباشر	**12**
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**12**
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي و أهميته	**13**
الفرع الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر	**18**
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**19**
الفرع الأول: النظريات التقليدية لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر	**19**
الفرع الثاني: النظريات الحديثة لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر	**22**
الفصل الثاني **آليات السياسة المالية في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر**	
المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	**27**

المطلب الأول: المناخ التشريعي في الجزائر	**27**
الفرع الأول: المناخ التشريعي قبل دستور 1996	**27**
الفرع الثاني: المناخ التشريعي بعد دستور 1996	**34**
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**36**
الفرع الأول: المعوقات السياسية و الاقتصادية	**37**
الفرع الثاني: المعوقات الادارية و القانونية	**41**
المبحث الثاني:أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**45**
المطلب الأول: الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها	**46**
الفرع الأول: الحوافز الضريبية	**46**
الفرع الثاني: سبل تفعيلها	**48**
المطلب الثاني: الإنفاق العام و حجم تطور تدفقات الاستثمار	**50**
الفرع الأول: الإنفاق العام	**50**
الفرع الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 2010-2018	**52**
خاتمة	**55**
قائمة المراجع	**58**
الفهرس	